فهي اي تلك الحوادث المترتبة اما موجودة معا وانه بط لما سبأتي من برهان التطبيق الدال على استحالة التسلسل في الامور المترتبة
طبعا او وضعا مع كونها موجودة معا ولان ذلك المجموع المركب من تلك الحوادث الموجودة على الاجتماع يحتاج لكونه حادثا
الى شرط آخر حادث ايضا لما عرفت فيكون ذلك الشرط الاخر الحادث داخلا في المجموع لانه من جملة الحوادث المترتبة وتأخر مجموعها
بحيث لا يشذ عنه شيء خارجا عن ذلك المجموع ايضا لكونه شرطا سابقا عليه وانه مح واما متعاقبة في الوجود بوجود بعضها عقيب
بعض مع لا بدله اي لذلك المجموع من محل يختص به اي بالحادث المفروض اولا والا اي وان لم يتعلق ذلك المجموع بمحل كذلك كان
اختصاصه اي اختصاص مجموع الحوادث بحادث دون حادث آخر ترجيحا بلا مرجح فانه اذا لم يتعلق ذلك المجموع بمحل
اصلا او تعلق بمحل لا اختصاص له بحادث معين كان نسبته الى حادث معين كنسبته الى غيره فلم يكن حدوث احدهما من المبدا
بتوسط ذلك المجموع اولى من حدوث غيره فاذن له اي لذلك المحل استعدادات متعاقبة كل واحد منها مسبوق بآخر لا الى نهاية
وكل سابق من تلك الاستعدادات للاحق وان كانا بحيث لا يجتمعان معا في الوجود ومقرب للعلة الموجدة القديمة الى
المعلول المعين بعد بعدها عنه ومقرب لذلك المعلول الى الوجود ومبعد له عن العدم فان المعلول الحادث اذا توقف على ما
لا يتناهى من الحوادث المتعاقبة السابقة عليه فخروج كل واحد منها الى الوجود يقرب الفاعل القديم الى التأثير في ذلك الحادث
تقريبا متدرجا حتى يصل النوبة اليه فيوجد فهو اي هذا الاستعداد الحاصل لمحل ذلك الحادث هو المسمى بالامكان الاستعدادي
لذلك الحادث وانه امر موجود لتفاوته بالقرب والبعد والقوة والضعف فان استعداد النطفة للانسان اقرب
واقوى من استعداد العناصر له ولا يتصور التفاوت في القرب والبعد والقوة والضعف في العدم الصرف والنفي المحض
فاذن هو امر وجودي ومحله الموجود ايضا هو المادة وهذا الاستدلال الذي هو بالامكان الاستعدادي مبني على اصلهم
الفاسد وهو نفي القادر المختار والقول بالايجاب بناء على ان المبدا عام الفيض بالنسبة الى جميع الممكنات فلا يختص
ايجاده ببعض دون بعض الا باستعدادات القوابل وسنبين ان المبدا مختار يفعل ما يشاء بمجرد ارادته ومنهم من
اختار ان الامكان الذي استدل به لا وجود له في الخارج فان الامكان امر عدمي يتعلق بشيء خارجي فمن حيث
تعلقه بالشيء الخارجي ليس هو بموجود اذ ليس لنا في الخارج شيء هو امكان بل هو امكان وجود في الخارج ولتعلقه بذلك الشيء
يدل على وجود ذلك الشيء في الخارج وهو موضوعه وفيه بحث لان تعلقه بذلك الشيء الذي هو موضوعه تعلق ذهني
لا خارجي ولا يدل على وجوده في الخارج واما المدة فلوجهين الاول ان منع الاستعدادات المتعاقبة على المادة بعضها
مقدم على بعض تقدما لا يجامع المتقدم فيه المتأخر وهو التقدم الزماني فيكون المتقدم في زمان سابقا على وجود الحادث
وهو المط وانما لم يجب عن هذا الوجه لابتنائه على الاستعدادات المتعاقبة الى غير النهاية وقد عرفت بطلانه وقد
يجاب ايضا بان هذا التقدم ثابت بين اجزاء الزمان وليس للزمان زمان وربما نقضوا عن هذا بان القبلية والبعدية
اللتين لا يجامع فيهما القبل البعد عارضتان للزمان بالذات ولغيره بواسطته الا يرى انه اذا قيل ولادة زيد مثلا متقدمة
على ولادة عمرو اتجه ان يقال لما ذا فاذا اجيب بان تلك كانت في خلافة فلان وهذه في خلافة شخص آخر وتلك الخلافة متقدمة
على هذه اتجه السؤال ايضا فاذا قيل خلافة فلان كانت في العام الاول وخلافة غيره في هذه السنة لم يتجه ان يقال لم كان
العام الاول متقدما على هذه السنة وعلى هذا فاذا كان كل واحد من المتقدم والمتأخر نفس الزمان فذاك والا فلا بد من
زمان يقارن كلا من المتقدم والمتأخر الوجه الثاني ان عدم الحادث متقدم على وجوده مقرون اذ لا معنى للحادث الا ما تقدم عدمه



على وجوده والتقدم ليس نفس وجوده لعروضه للعدم ويستحيل ان يكون وجود الشيء عارضا لعدمه ولا نفس عدمه لان
العدم قبل اي قبل الوجود كالعدم بعد اي بعد الوجود في كونه نفس العدم وليس قبل كبعد لانهما متمايزان بالقبلية والبعدية
ولا شك ان ما به الامتياز اعني التقدم غير ما به الاشتراك اعني نفس العدم فاذن هو اي التقدم امر زائد على وجود
الحادث وعدمه وهو موجود في الخارج لانه نقيض اللاتقدم العدمي لصدقه على الممتنعات وليس امرا مستقلا الذات
بل لا بد له من محل موجود يقوم به ويكون معروضا له بالذات وهو الزمان المقارن لعدم الحادث وجوابه انا نمنع كون
التقدم امرا وجوديا فانه يعرض للعدم كما اعترفتم به حيث قلتم عدم الحادث متقدم على وجوده والوجودي
لا يعرض للعدم بالضرورة وكونه نقيض اللاتقدم لا يقتضي كونه موجودا خارجيا بل هو امر اعتباري فلا يقتضي معروضا
موجودا في الخارج ولما امكن ان يقال كون التقدم امرا ثبوتيا مما يشهد به البديهة اجاب بقوله والحاكم بثبوته اي ثبوت
التقدم في نفسه هو الوهم ببديهته دون العقل وحكمه في المعقولات الصرفة مردود وكما في تحيز الباري فان الوهم يحكم ببديهته ان
كل موجود قائم بذاته فهو متحيز ومخصوص بجهة وكما في كون كل مرئي مقابلا للرائي او في حكمه كما في الامور المشاهدة في المرآة
وهذان الحكمان باطلان لان الباري ليس متحيزا اصلا وهو مرئي في الدار الآخرة بدون المقابلة وما في حكمها فكذا حكمه على التقدم بانه
موجود بط فان قيل ان القبلية واللاقبلية عدميتان لكن الحكم باتصاف الاشياء بها حكم صحيح يشهد به بديهة العقل فلا
بد لها من معروض ذاتي فهو الزمان قلت هذا مسلم لكن لا يلزم منه وجود ذلك المعروض في الخارج بل جاز ان يكون امرا
عقليا معروضا في نفس الامر لما هو اعتباري المرصد الرابع في الوحدة والكثرة فانهما من الامور العامة العارضة
للموجودات الخارجية والذهنية وفيه مقاصد الاول الوحدة تساوق الوجود اي تساويه فكل ما له وحدة فهو موجود
في الجملة وكل موجود له وحدة في الجملة حتى الكثير الذي هو ابعد الاشياء عن الاتصاف بالوحدة اذ لكل كثير يحصل له ماهية وحدانية
هو عين الاتصاف بالوحدة فان العشرة المخصوصة مثلا عشرة واحدة من العشرات وهو اي اتصاف الكثير بالوحدة
لا يمنع تقابلهما اي تقابل الوحدة والكثرة فانهما لم تعرضا لشيء واحد نعم عرض الوحدة للكثرة لا للكثير الذي عرض له الكثرة ولا
استحالة في عروض احد المتقابلين للآخر وانما المحال عروضهما لمعروض واحد فالعشرة عارضة للجسم مثلا والوحدة عارضة
للعشرة فلم يتحد الموضوع حتى يكون ذلك مانعا من تقابلهما فان قلت فعلى هذا لا يصح ان لكل ما هو موجود فله وحدة فان
الكثير موجود ولم يعرض له وحدة كما اعترفتم به قلت المراد من عروض الوحدة للكثرة انها عارضة لذات الكثير مع
ملاحظة صفة الكثرة بخلاف الكثرة فانها عارضة لتلك الذات بلا ملاحظة كثرة وبعبارة اخرى ذات الكثير من حيث التفصيل
معروضة للكثرة ومن حيث الاجمال معروضة للوحدة ولا استحالة في عروض المتقابلين لشيء واحد من جهتين والثاني
نقول الوحدة عارضة للكثرة بالذات وللكثير بالعرض ولاجل هذا التساوق بينهما ظن بعضهم انها اي الوحدة نفس الوجود
فتكون الوحدة الشخصية نفس الوجود الشخصي الثابت لكل موجود معين وبطله انه لو كان الوجود الشخصي نفس الوحدة
الشخصية لكان التفريق الواقع في الجسم الواحد اعداما لذلك الجسم المتشخص وايجادا لجسمين آخرين اذ بالتفريق يبطل الوحدة المخصوصة
فيبطل الوجود المخصوص وانه اي كون التفريق اعداما بط اذ ليس شق البعوض بابرة البحر الاخضر اعداما له وايجادا لبحرين آخرين
والمجوز لذلك بناء على انه مجرد استبعاد لا ينافي الجواز العقلي مكابر لمقتضى عقله لا يخاطب ولا يناظر وانما جوزه من جوزه بناء على ان
الصورة الجسمية هوية متصلة في حد ذاتها فاذا ورد عليها الانفصال زالت تلك الهوية الاتصالية ووجد هويتان اخريان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)